تافزا، مجلة الدراسات التاريخية والاثريّة المجلّد: 03 العدد: 01 ص ص: 09 - 25
ISSN : 2773-3335 EISSN : 2800-1761

علاقة الحقل الديني بالسلطة الاستعمارية في موريتانيا خلال النصف الأول من القرن العشرين

Relation religieux avec le pouvoir colonial en Mauritanie au Début du XX[e] siècle

[1]التجاني عبد الرحمن أمغر

Tijanimg5959gmail.com

[1] كلية الآداب و العلوم الانسانية نواكشوط،موريتانيا ، Tijanimg5959gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/05 ، **تاريخ القبول:** 2023/04/21، **تاريخ النشر**: 2023/04/30

ملخص:

تتناول هذا الورقة علاقة الإدارة الفرنسية بالحقل الديني في موريتانيا، في الفترة الاستعمارية (1902ــ1960)، ويرصد محاولة سيطرة الإدارة على المجال الديني من خلال القضاء والتعليم، كما يبرز من جهة أخرى وجهة نظر الفقهاء حول الظاهرة الاستعمارية واختلافهم حولها بين مؤيد ومعارض.

الكلمات المفتاحية: الإسلام؛ الإدارة الفرنسية؛ غرب الصحراء؛ الفقهاء؛ التعليم

Cet article se concentre sur la relation de l'islam local avec le colonialisme français en Mauritanie dans la période entre (1902-1960). Il décrit également la relation des juristes locaux avec l'administration française, et leurs différentes attitudes face au colonialisme

مقدمة:

يعود الاهتمام الأوروبي بالبلاد الموريتانية إلى بداية القرن الخامس عشر مع البرتغال وإسبانيا وهولندا إلا أن فرنسا استطاعت بعد مرحلة من التنافس والحروب أن تنفرد بالبلاد الموريتانية. ومع سيطرتها على بلدان شبه المنطقة في شمال أفريقيا وغربها، ظلت بعثاتها ورحلات مستكشفيها تتوافد على المجال الموريتاني من حين لآخر، رغبة وحرصا في معرفة وضعية الصحراء الاجتماعية والسياسة ومردوديتها الاقتصادية فكانت تقارير المستكشفين ترد تباعا على الإدارة الفرنسية، لكن الاستعمار المباشر لموريتانيا ارتبط بمشروع الإداري الفرنسي أكزافي كبلاني (Xavier Coppolani)[2] الذي بدأه مع نهاية القرن التاسع عشر والذي تمت الموافقة عليه من طرف الدولة الفرنسية 1889.

لقد كان هذا الرجل ضليعا في اللغة العربية والثقافة الإسلامية، ويعود ذلك إلى تجربته الكبيرة في الجزائر واهتمامه بدراسة التصوف بشكل خاص، كل ذلك أهله إلى أن يقود هذا المشروع الموجه لهذا المجتمع الصحراوي الذي يلعب

[2] ولد كبلاني في فبراير 1866 بكورسيكا بفرنسا، وقد انتقل إلى الجزائر وعمل إداريا هناك، قبل أن يخذ على عاتقه مشروع احتلال موريتانيا. كما سماها . ونال مشروعه رضا ألإدارة الفرنسية 1898. وتوفي سنة 1905 في تجكجة وسط موريتانيا.

الدين الإسلامي والتصوف أدوارا بارزة فيه (افرير،ص50) ، لذلك كان التركيز على الشأن الثقافي والديني نهجا طبع السياسة الثقافية الفرنسية، إذ عرف الاستعمار الفرنسي بطبيعته الثقافية ونهجه العلمي الذي يركز فيه على فرض ثقافته ولغته وهويته، فبذلت الإدارة الفرنسية جهدا في سبيل ذلك وهذا ما دعها إلى التفاوض مع نخبة المجتمع وعلمائه حول إشكالات تتعلق بالثقافة والتعليم والدين والمعتقد واللغة والهوية... وهو نفسه ما جعل الإدارة الفرنسية تعطي شأنا كبيرا وأهمية معتبرة للتعليم والمدارس، حيث أغرت المجتمع وضغطت على قادته في سبيل التعلم داخل مدارسها، لكن طبيعة المجتمع وظروف حياته ونمط عيشه وثقافته الإسلامية الراسخة؛ كلها عوامل وجد المستعمر أمامها صعوبة بالغة في خلخلة البنية الاجتماعية والثقافية والدينية (النحوي ، 1987،ص347).

أولا : فرنسا ومجال تدخلها في الحقل الديني

دخلت فرنسا المجال الموريتاني بشكل فعلي 1902م وكانت تحمل مشروعا مكتمل الأركان واضح المعالم، خطط لتنفيذه الإداري الفرنسي إكزافيه كبولاني ذو الخلفية الثقافية الإسلامية. كما أسلفنا. تلك الخلفية التي مكنته من فهم طبيعة المجتمعات الإسلامية في غرب الصحراء. بالإضافة إلى ذلك فقد كانت لفرنسا تجارب استعمارية قبل هذه الحقبة في تخوم المجال الموريتاني، إذ استعمرت الجزائر 1830م وتونس 1881م والسنغال قبل ذلك بقرون، فاستوعبت وفهمت ما للدين الإسلامي من تأثير داخل هذه المجتمعات، لذلك حرصت على التحالف معه والابتعاد عن مواجهته في جُل مستعمراتها في إفريقيا الغربية والشمالية، وهي طبيعة استعمارية دأبت عليها (حيدر،1996،ص44).

وهذا ما أكدته ـ بشكل أكثر جلاء ـ اللجنة[3] المكلفة بإعادة النظر في السياسة الخاصة بأرض موريتانيا والتي رأت أن المستوى الثقافي والديني والفكري لدى هذا المجتمع ـ بالذات ـ يفوق ما هو عليه في شمال إفريقيا ومناطق أخرى، لذلك أشارت وأوصت على مراعاة هذه الخصوصية المنفردة في المنطقة (عباس، 2015،ص75) ، تلك الخصوصية التي تجلت في الصلابة الثقافية والحصانة الروحية التي يتمتع بها المجتمع في غرب الصحراء، وقد أبهرت الإداريين الفرنسيين وعبروا عنها في أكثر من موقف، وهو ما جعل اختراق السكان دينيا وثقافيا أمرا صعبا خلافا لما تعودت عليه الإدارة الفرنسية في بلدان إفريقيا الغربية (عباس،2015،ص88_89).

أشرنا في التقديم السابق إلى أن فرنسا اعتمدت في هذه العملية ـ بشكل كبير ـ على الإداري إكزافي كبلاني (Coppolani) الذي طور فكرته حول التصوف، وأظهر رغبة كبيرة في التعامل مع مشايخه وروّاده، وهذا ما يوضح أن السياسية الفرنسية تجاه الحقل الديني في موريتانيا كانت تبتعد كليا عن المواجهة وتهدف إلى التحالف وتسعى للتقرب، وهذا ما ظهر جليا من خلال المراسلات؛ والتي من أبرزها رسالة كبلاني إلى الشيخين باب الشيخ سيديا

[3] هي لجنة وزارية شكلت 7 جويلية 1901 لإعادة النظر في السياسة الخاصة بأرض موريتانيا وقضية الجزائر وإفريقيا الغربية من أجل إعداد برنامج تنظيم المواقع التابعة للنفوذ الفرنسي، وكان أول اجتماع لهذه اللجنة 14 أكتوبر 1901، وتضم وزراء الداخلية والشؤون الخارجية ومفوضوا المستعمرات ومنهم الموظف المكلف بملف موريتانيا Coppolani.

والشيخ سعد أبيه، وهي عبارة عن سؤال مفاده أن الفرنسيين لا ينون القيام إلا بما يخدم مصالح الساكنة الدينية والاقتصادية والأمنية (ولد سيد أحمد، 2003،ص205).

1. القضاء في ظل الإدارة الفرنسية

وتؤكد الوثائق المكتوبة بداية القرن العشرين التزام الفرنسيين بالشروط التي شرطتها بعض القبائل حول الدين، ورغبتها في ألا يتدخل لها في شأنها الديني وكان هذا الالتزام مبدأ لدى الفرنسيين. ولا يعني ذلك أن الإدارة الفرنسية أهملت الحقل الديني كليا دون المساس به والاقتراب منه، فقد فرضت الإدارة الفرنسية مجموعة إجراءات حاولت من خلالها تدبير الشأن الديني، وفي هذا السياق بدأت الإدارة الفرنسية التدخل في الحقل الديني بشكل فعلي وكان القضاء في طليعة ذلك التدخل، حيث تشير الوثائق التي كتبت 1902م بين أمراء الترارزة والبراكنه من جهة والفرنسيين من جهة أخرى أن تعيين القضاة أصبح من اختصاص الفرنسيين.

لقد كان القضاء من أولى الأولويات المطروحة في بلاد البيضان إبان الاحتلال الفرنسي لما تعيشه الساكنة من صراع منقطع النظير وحروب متواصلة، فكانت تلك ذريعة وجيهة للتدخل في شؤون القضاء من قبل الفرنسيين، فقد كان القضاء ذا طابع قبلي، تعين كل قبيلة قاضيها لفصل خصومتها والبت في قضاياها ونزاعاتها، ويكون اختياره على أساس الرتبة الاجتماعية والمكانة الدينية والثقافية، وقد رأت الإدارة الفرنسية أن و القضاء من أنسب المجالات التي يمكن الدخول منها للتأثير في شؤون الساكنة وضبط أوضاعها سياسيا واجتماعيا ودينيا وثقافيا، كما أظهر كبلاني اهتماما واضحا بشأن القضاء من خلال مراسلاته مع الفقهاء وإصراره على أن تتولى فرنسا هذا الشأن بالذات من أجل استخدامه لصالحها، كما يرى البعض. (المدرسة الوطنية للإدارة ، 1997،ص117)

فمع 10 نوفمبر 1903 صدر مرسوم نص على إعادة تنظيم العدالة للمستعمرات في إفريقيا الغربية والتي من ضمنها موريتانيا وقد أصبح هذا المرسوم مطبقا في كافة أراضي المستعمرة .(المدرسة الوطنية للإدارة، 1997،ص119) مع إضافة بعض التعديلات بموجب المرسوم الصادر 5 يونيو 1906 المطبق بالمقرر 586، ومن ضمن مواده: (المدرسة الوطنية للإدارة، 1997،ص120)

المادة الأولى: "نقل اختصاصات رئيس القرية المنصوص عليها في المادتين 47-48 من المرسوم الصادر 10 نوفمبر 1903 إلى قاضي القبيلة الذي يعينه مفوض الحكومة في موريتانيا "(المدرسة الوطنية للإدارة، 1997،ص120). المادة الثانية: "يحل محل محاكم الإقليم محاكم تنشأ في مقر إقامة المقيم وتتشكل من القيم رئيسا يساعده قاض (شرعي) ووجيه لإحدى قبائل الزوايا ووجيه لإحدى القبائل المحاربة يعينه في بداية كل سنة مفوض الحكومة العامة في موريتانيا" (المدرسة الوطنية للإدارة، 1997،ص 120).

وتعتبر مواد هذا المرسوم الأخير أول نص قضائي فرنسي يتم تطبيقه على المجال الموريتاني، ومن هنا بدأت معالم التدخل في شؤون القضاء خصوصا، وأصبحت فرنسا تستأثر بإدارة القضاء وتطبق سياستها داخل البلد بواسطة ذلك (المدرسة الوطنية للإدارة، 1997،ص120) وقد أصبح تعيين القضاة شأنا فرنسيا بامتياز على اختلاف مراتبهم، وحتى الأعضاء المحليون الذين يمثلون الأهالي يعينون من طرف الإدارة، وكان القضاة يتقاضون رواتب ومخصصات مالية تدفعها الإدارة، (المدرسة الوطنية للإدارة، 1997ص121) وهذا ما أدى إلى ظهور ثنائية القضاء الأهلي والقضاء الفرنسي، فالقضاء الأهلي هو الذي يمثله قاضي القبيلة وتعرض عليه الإشكالات والنزاعات داخل القبيلة، ورغم محافظته وتماسكه فقد تم اختراقه من طرف الإدارة وذلك بتعيين قضاة رسميين تابعين لها، أما القضاء الفرنسي فهو الذي يمثل السيادة الفرنسية وتتولى الإدارة الفرنسية الإشراف مباشرة وتحدد اختصاصاته. (ولد حمينا ،ص124) خلاصة هذا أن القضاء في البلاد تم اختراقه وتطويعه كأحد أهم مجالات تدخل الإدارة الفرنسية في الشأن الديني والتأثير عليه.

كما ظهرت محاولات لتشديد القبضة على المجال الديني في علاقة الفرنسيين مع الفقهاء ومشايخ التصوف ، فرغم العلاقة التي ربطت بعض المتصوفة بالإدارة الفرنسية إلا أن هناك جزءا من هؤلاء لم يكن على قلب واحد معها، بل كان شديد العداوة للمشروع الفرنسي من أساسه، وقد شكل هذا الطرف إزعاجا للإدارة مما اضطرها إلى مراقبة تحرك أفراده ومتابعتهم ومنع تنقلهم إلا بإذن منها، كما عطلت الإدارة جزءا من مصالحهم، حيث منعت الهدايا التي كانت تفد إليهم بحجة تعارضها مع المصالح الفرنسية المتمثلة في الضرائب والإتاوات المفروضة على الساكنة. (علي بدوي، 2003،ص80)

2. التعليم ومساعي الإدارة الفرنسية

لقد سعت الإدارة إلى قلب موازين المجتمع وذلك باستخدام العامل الديني باعتباره عاملا مؤثرا في المجتمع حيث قامت بترجيح كفة الزوايا (الفئة الثقافية) على حساب بني حسان (الفئة السياسية) وذلك لمكانتهم الدينية والروحية والتي تتميز بكثرة الأتباع وقوة التأثير في المجتمع المتدين، هذا التركيز على الجانب الديني مقابل تهميش ممنهج وكبير لفئة بني حسان التي كانت تتولى الشأن السياسي الذي أصبحت تتولاه الإدارة. (ولد السالم، 2014،ص 32)

في المقابل لم تقتصر محاولة ضبط الشأن الديني والثقافي على ذلك الترهيب الممنهج بل سعت الإدارة إلى إغراء بعض مشايخ التصوف والفقهاء الذين ربطتهم علاقات وصلات بها، وذلك من أجل التأثير عليهم نظرا لمكانتهم الدينية والروحية والاجتماعية، ففي سبيل ذلك خصصت الإدارة امتيازات معتبرة لهؤلاء تتمثل في الإعفاءات والتسهيلات والتغاضي عن المخالفات وتسديد الديون إلى جانب منح بعض المبالغ المالية، وكان الهدف الأهم من هذا كله هو حملهم على الوقوف إلى جانب الإدارة الفرنسية أكثر فأكثر وهو ما شكل نمطا من أنماط تدبير الشأن الديني في البلاد خلال هذه الفترة، كما اهتمت الإدارة الفرنسية بالثقافة الدينية للبلاد لما لها من تأثير عقدي وديني كبيرين، لذلك سعت وطالبت بان يقتصر تعلم القرآن على حفظه فقط، والابتعاد عن تفسيره وخاصة تلك الآيات التي تتحدث عن

الجهاد والتحرر ، كما أكدت على ضرورة الابتعاد عن دراسة التاريخ الإسلامي، نظرا لما يشكله ذلك من وعي بخطورة الاحتلال والاستعمار، (النحوي ، 1987،ص340) كما وصلت محاولات الإدارة الفرنسية إلى إنشاء مدارس عربية فرنسية تدرّس القرآن إلى جانب اللغة الفرنسية، وبعد ما تم رفض ذلك كليا، سعت الإدارة عن طريق مرسوم صادر1906م إلى تقديم منحٍ قدرها 300 أفرنك سنويا مقابل تخصيص ساعتين من تعليم اللغة الفرنسية يوميا، وهذا ما أدى إلى أن اتخذت الإدارة الفرنسية جملة من الأساليب القمعية للضغط على المدارس القرآنية تمثلت في التهديد بالإغلاق وإجبار شيوخها على الخضوع لامتحانات معينة، كما أنشأت لجان مراقبة قوية تهدف إلى تتبع الطلاب والمدرسين. ففي سنة 1907م كتب الحاكم العام لغرب إفريقيا إلى مندوبه في موريتانيا، يأمره بمراقبة الفقهاء والمتصوفة وتقديم معطيات دقيقة عن وضعية المدارس القرآنية ومن يتولى التعليم فيها. (النحوي ، 1987،ص341)

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات التي تمثل تضييقا واضحا على المدارس القرآنية ومحاولة السيطرة على الحقل الديني والثقافي، كانت الإدارة حريصة كل الحرص على عدم وصول إي رافد ثقافي خارجي مهما كان، وقد جوبه طلبة عائدون من الأزهر باستجواب شديد اللهجة وإنذار بسجن ذويهم إن هم عادوا إليه، (النحوي ، 1987ص346) ذلك أن الإدارة الفرنسية حاولت بشتى السبل السيطرة على الحقل الثقافي ، وقد رأينا كيف وظفت طرقها المتعددة وسعت بوسائلها المختلفة إلى محاولة التأثير على الحقل الثقافي، وإدارته بشكل كامل.

ثانيا: الفقهاء والسلطة الاستعمارية

تناولنا في المحور السابق مجال تدخل الإدارة الفرنسية في الحقل الديني ورأينا كيف سعت هذه الإدارة بشتى الوسائل إلى ضبط هذا الحقل والتأثير فيه وإدارته بشكل كامل مع مراعاة الخصوصية الثقافية والدينية للسكان ، وسنرى درة الفعل والتعامل الذي خصصه الفقهاء ورجال الدين لظاهرة الاستعمار بشكل عام والتعامل مع الاحتلال بشكل خاص.

لقد سجلت أولى الآراء الفقهية حول التعامل مع الحضور الأوروبي بشكل عام في المجال الموريتاني مع فقهاء حركة ناصر الدين [4] في سياق رفضهم التعامل مع الأوربيين الموجدين وقتئذ في ميناء "سنت لويس" (ولد سيد أحمد، 2003،ص198) لقد كانت نظرة الفقهاء إلى الاستعمار نظرة دينية بحتة مردّها "مفهوم حماية بيضة الإسلام أولا" ومشروعية التعامل مع المخالف في الدين ثانيا، وهو ما يعكس الكم الهائل من الفتاوى والآراء حول التعامل مع هذه الظاهرة وحيثياتها، كما تعددت الآراء والمواقف واختلفت بتعدد أصحابها واختلافهم وتباين وجهات نظرهم حول هذه

[4] نسبة إلى ناصر الدين : هو أبوبك بن ابهم بن يعقوب الديماني وأمه هينيا بنت أشفغ أبك، وهي حركة إصلاحية دينية اجتماعية ظهرت الجنوب الموريتاني خلال القرن 17م، لم يكتب لها الاستمرار بسبب حرب شربيه والتي توفي في إحدى معاركها هذه الحرب شهر أغسطس 1674م بمنطقة ترتلاس جنوب نواكشوط.

النازلة ، كما ارتبطت هذه الآراء بالسياق الزماني والمكاني الذي يعيش فيه الفقيه، حيث تعبر فتواه عن الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية المحيطة به، (ولد سيد أحمد، 2003،ص196_198) ولم يكن اختلاف مواقف هؤلاء الفقهاء هذه من الاحتلال نابعة من اختلاف فقهي أوعقدي بقدر ما كان محاولة لتقييم وتقدير وضعية البلاد حينئذ وقدرة السكان على مواجهة الاحتلال، كما ينبغي هنا أن نميز بين موافق الفقهاء هنا بخصوص الوجود الفرنسي على أرض البيضان وحول السلطة الاستعمارية . فهناك فقهاء شرعوا الوجود قبل دخول الفرنسيين أصلا وهذا الاتجاه يتزعمه الفقيه بابا بن الشيخ سيديا[5]والفقيه الشيخ سعد أبيه[6] ، وهناك الاتجاه المناوئ لهذا وهو الطرف الذي يتزعمه الشيخ ماء العينين[7] في الشمال وأبناء ميابا، وقد رفض هذا التيار الاحتلال جملة وتفصيلا.

1 . موقف المؤيدين للتدخل الفرنسي

لقد كان هذا الطرف من أبرز الأطراف التي كتبت حول النازلة الاستعمارية وساق الكثير من الأدلة والبراهين الفقهية على وجوب مسالمة الفرنسيين وعدم التصدي لهم باعتبارهم جاءوا لحماية الناس وإقامة العدل ونشر السلم المنعدم في هذه البلاد التي تعيش أسوأ أنواع الفرقة والحروب الداخلية المتواصلة. كما أكد على أن الجهاد أمر مستحيل في وجه القوة الفرنسية مقابل الضعف والعجز لدى السكان المحليين و في ظل غياب سلطان يوحد الناس على كلمة سواء. وكان من روّاد هذا الاتجاه الشيخ بابا ولد الشيخ سيديا الذي كرس جلّ فتاويه لهذا الموضوع، وساق الكثير من الأدلة على ذلك، دفعا عن رأيه وردّا على مخالفيه، وفي هذا السياق سنختار له هذه الفتوى التي تقول :{الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد و سائر سادتنا الأنبياء المرسلين والصالحين، أما بعد فإن الإفريقية الغربية لم تزل منذ قرون كثيرة بلادا سائبة يتقاتل أهلها ويتظالمون ويفقدون مصالح عظيمة ومرافق كثيرة إلى أن غلبت عليها الدواة الفرنساوية فحقنت الدماء وحفظت الأموال وصلحت الأحوال فوجب الشكر لله تعالى على هذه النعمة العظيمة ثم شكر هذه الدولة المصلحة}

[5] هو الشيخ سيدي بابه بن الشيخ سيد محمد بن الشيخ سيديا الكبير ولد سنة 1278 هـ 1862م، نشأ في بيئة علمية، وأخذ عن فقهاء تتلمذوا على أبيه وجده، فهو فقيه ومحدث أصولي، وشاعر، يميل إلى الاجتهاد في الفقه، وشيخ زاوية صوفية، له دور سياسي كبير في البلاد، خاصة مع بدايات القرن 20 م وتا زمنا مع دخول المستعمر، توفي سنة 1342 هـ 1924 م.

[6] هو الشيخ سعد أبيه بن الشيخ محمد فاضل ولد عام 1265 هـ/ 1848 م، و ينتمي إلى أسرة علمية عريقة ، و استطاع نشر الطريقة الفاضلية في تلك في موريتانيا والسنغال، و توفي سنة1335 /هـ / 1918م، و دفن في النمجاط بولاية الترارزة 40 وقبره إلى الآن مزار كبير، خاصة من قبل مريديه من داخل البلد و خارجه.

[7] هو الشيخ ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل، ولد حوالي 1833 م، نشأ في وسط علمي وفكري وروحي على درجة كبيرة من الأهمية والمحافظة، توجه إلى منطقة آدرار والصحراء الغربية عام 1857 م وقد تبوأ المناصب القيادية الروحية والسياسية والعلمية في المنطقة، كان له دور كبير في مقاومة الاستعمار الفرنسي في موريتانيا ، توفي عام 1910 م، في منطقة تيزنيت جنوب المغرب.

إن المتمعِّن لهذه الفتوى وحيثياتها يدرك تماما بعض المبررات التي قدمها المفتي خاصة تلك المتعلقة بالأمن والاستقرار والمصلحة العامة، حيث يرى أن الدخول تحت الظل الفرنسي سيكون حلاً لمشكلات المنطقة سواء منها السياسي والاقتصادي أو الأمني، بالإضافة إلى تسهيل حل النزاعات وإقامة الشعائر الدينية، ويؤكد الشيخ بابا أن المناطق التي سيطر عليها الأوروبيون كانت أحسن حظاً في الأمن والاستقرار وانتشار الإسلام مقارنة مع بلاد البيضان التي تعيش النهب والسلب والاقتتال الدائم، وهو نفس الموقف الذي اتخذه الشيخ أسعد أبيه و أكده في رسالته ذائعة الصيت "**النصيحة العامة والخاصة في التحذير من محاربة الفرانصة**" وكانت هذه الرسالة ردا على عموم الناس وخاصة على أخيه الشيخ ماء العينين في موقفه من المتشدد من الوجود الفرنسي والذي سنتطرق له فيما بعد.

فقد ذكر الشيخ سعد أبيه ما عليه الناس ـ وقتئذ ـ من الفقر والفاقة والتناحر وأن الجهاد لا يمكن إقامته إلا بوحدة الصف واجتماع الكلمة، مؤكدا على قوة فرنسا، ومحاوِلاً عرض نماذج من حروبها في المنطقة وخاصة مع الحاج عمر الفوتي، وهذا ما لا طاقة به "للبيضان" حسب الشيخ سعد أبيه. (النحوي ، 1987ص330) كما آزر الشيخ سعد أبيه وزكى فتاوى الشيخ باب ولد الشيخ سيديا في هذا الإطار، واعتبرها مرجعا دينيا وفقهيا وقرظها بأبيات شعرية قال فيها:

"قل للمحاول شأو الشيخ سيدي لا تتعب لنفسك ذات الزيغ والأود

أتى بنبذة علم لا نظيــر لها كالدرّ إن برزت في سالف الأبد

لأنها جمعت آي الكتاب ومـا سـنّ النبي لها في يومنا وغـد

فاشدد يديك على نصوصها وعلى نقولها وافشها في كل ما بلـد" (ولد الشيخ ماميا، 2007،ص110)

وقد نالت الإدارة الفرنسية استحسان ما يقدمه كل من الشيخ اسعد أبيه والشيخ بابا ولد الشيخ سيديا ويروي بول مارتي (أن مندوبوا الحكومة العامة الفرنسية والذين تعاقبوا على موريتانيا من كبلاني ومنتاني كابدبوسك (1905-1907) وكوغورو (1907 -1910) وبانتي (1910-1912) ومورينه (1912-1914) وكل القادة العسكريين لدائرة الترارزة في تقاريرهم ومراسلاتهم إخلاص الشيخ بابا ولد الشيخ سيديا التام ومحبته للفرنسيين ، فقد أسدى لهم خدمات مهمة، من خلال سياسته المحلية الداخلية والخارجية وفي إدارته للقبائل بل حتى في تعاليمه الدينية)(مارتي،ص56)

ويضيف مارتي" أن أشكال الدعم التي تلقتها الإدارة الفرنسية من قبل الشيخ بابا ولد الشيخ سيديا لا يمكن إحصاؤها، لتنوعها وأهميتها في الآن نفسه، ويستعرض أمثلة على ذلك إذ يقول " فنراه في 1900 يوحد جهوده بجهود الشيخ سعد أبيه لمساعدة بلانشيه Blanchet في مهمته في آدرار والعودة بسلام". (مارتي،ص55_56)

لم يقتصر الأمر على هذا الحد فقد جمع بول مارتي الكثير من الفتاوى والآراء لفقهاء ومتصوفة من موريتانيا وخارجها يباركون فيها النهج الفرنسي ويصفونه بالنهج بالمثالي، وقد ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك بوقوفهم إلى جانب الدولة

الفرنسية في صراعها مع الدولة العثمانية، غير أن أصحاب هذا الرأي الأخير قِلة في موريتانيا نظرا لعامل الوعي الحضاري وفهم التحولات الحاصلة عبر العالم. وبالمحصلة فقد آزر الكثير من الفقهاء خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين النهج الفرنسي واعتبروه نهجا رائدا في خدمة الإسلام و منح الاستقرار للمنطقة، وهذا ما نجده في فتوى لقاضي دائرة لبراكنه محمد محمود الملقب ديدي بن لمرابط، والتي كتبها 25 مايو 1916 ونصها "الدولة الفرنساوية أدام الله عزها ونصرها على عدوها أحسنت إلينا أشد الإحسان، سيست بلادنا ... وعاملتنا بالعدل و طرحت العافية بيننا وتركتنا على ديننا؛ بل أعانتنا عليه ببناء المساجد لاجتماع الجماعة فيها والتعبد"(Marty, 1916,p19)

2 . موقف المناهضين للاحتلال

مع الوجود الفرنسي على تخوم البلاد الموريتانية ظهرت نخبة علمية في المقابل رأت أن الجهاد في البلاد فرض عين على كل قادر عليه، كما رأت أن مهادنة النصارى والتعامل معهم يدخل في سياق موادة الكفار التي نهى الإسلام عنها، وينبغي على المسلمين الهجرة إلى بلاد لا سلطان للكفار عليها. وكان على رأس هذا الاتجاه الشيخ ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل وجمع من الفقهاء تبنوا الرأي ذاته.

فقد ألف الشيخ ماء العينين رسالة سماها "**هداية من حارا في أمر النصارى**" وهي رسالة كبيرة يرد فيها على المخالفين، وخاصة الشيخ سعد أبيه والشيخ بابا بن الشيخ سيديا وغيرهم من قادرية القبول، وهذا الرأي ذاته تبناه كلا من الشيخ محمد الأمين بن حبت الشنقيطي، والشيخ محمد المختار بن أحمدو بن أمباله التيشيتي و أبناء ميابا. (ولد الشيخ ماميا، 2007،ص118)

لقد كان الشيخ ماء العينين حريصا كل الحرص على الدعاية للجهاد ضد الفرنسيين وهو ما حرّك عملية المقاومة بشكل لافت وبالتحديد في المناطق الشمالية من البلاد، وقد أعتبرته الإدارة الفرنسية من أبرز أعدائها وحذرت منه في أكثر من مرة. فكانت آراءه شديدة الحدة تجاه الاستعمار بشكل عام والتدخل الفرنسي بشكل خاص، فرغم السيطرة الفرنسية على البلاد واستتباب الأمر لها، إلا أنها ظلت عرضة لانتقاد هؤلاء الفقهاء محذرين من موالاتها ومن الدراسة في مدارسها ومن التعامل معها.

فقد ساق الفقيه محمد سالم ولد المختار ولد ألما[8] ـ وهو أحد أبرز مناهضي الاستعمارالفرنسي ـ عدة أدلة نقلية محذرا من موالاة النصارى والاقتراب منهم ولو من أجل تحقيق مآرب دنيوية، مستشهدا على ذلك بعدة أقوال للشيخ

[8] محمد سالم بن المختار بن ألما، ولد في الجنوب الغربي من موريتانيا، عمل بالقضاء، وكان شيخ محظرة قصدها الكثير من طلاب العلم الشرعي، ألف في عدة مجالات لغوية وفقهية.

محمد سعيد اليدالي[9] والإمام الطبري وآيات قرآنية وأحاديث شريفة وهذا نص فتواه "... كما أن الشيخ محمد اليدالي قال في الذهب الإبريز[10] {ولا تركنوا إلى الذين ظلموا} (سورة هود الآية 113) أي بمودة أو مهادنة أو برضى بأعمالهم ، ومما يشهد لهذه الحجة ما أخرجه الإمام الطبري[11] في تفسيره عند قوله جل من قائل {ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا} (سورة الإسراء الآية74) ونصه : وكان صلى الله عليه وسلم يستلم الحجر فتمنعه قريش وقالوا لا ندعه حتى يلم بآلهتنا فحدث نفسه فقال ما علي أن ألم بها بعد أن استلم الحجر والله يعلم أني كاره . فأبى الله فأنزل {وإن كادوا ليفتنونك} (سورة الإسراء الآية73) (ولد محمدن يحي ، 2013،ص409)

عكست فتوى بن ألما هذه ولخصت موقف المناهضين للإحتلال الفرنسي جملة وتفصيلا معتبرا أن الاحتلال جناية على الدين والمجتمع المسلم، هذا الموقف جعل الإدارة الفرنسية تأخذ منه ومن غيره ـ ممن تبنوا هذا الرأي ـ موقفا عدائيا، حيث صنفتهم في خانة أعدائها المتربصين بها، ففرضت عيهم الضرائب واعتقلت بعضهم ونفت البعض الآخر إلى مناطق بعيدة.

خاتمة

خلاصة القول إن هذه الفتاوى كلها تعكس وجهات نظر أصحابها الذين انطلقوا من مسلمات مختلفة ووجهات نظر متباينة عكست التنوع الفكري والثقافي داخل الحقل الديني في موريتانيا خلال النصف الأول من القرن العشرين. كما رأينا أيضا سعي الإدارة الفرنسية إلى التحكم بشكل تام في الحقل الديني عموما، وخاصة مجال القضائي لما له من دور مهم في السيطرة على المجتمع وتسييره ، وكذلك المجال الثقافي الذي يعتبر بالنسبة للإدارة الفرنسية البوابة الرئيسية التي يكمن الدخول عن طريقها والتغلغل في المجتمع وطمس ثقافته وهويته العربية والإسلامية.

[9] اليدالي هو محمد بن المختار بن محمد سعيد، ولد سنة 1069هـ ، عالم وشاعر صنف في عدد من أبواب الثقافة العربية الإسلامية ، توفي سنة 1166هـ

[10] كتاب الذهب الإبريز في ستفسير كتاب الله العزيز لؤلفه اليدالي وهو من أقدم كتب التفسير في منطقة الغرب الصحراوي.

[11] هو محمد بن جرير الطبري إمام ومفسر ومؤرخ لقب بإمام المفسرين ولد سنة 224هـ بطبرستان وتوفي 310هـ ببغداد، صنف في كثير من أبواب المعرفة ومن أشهر تلك المصنفات، تاريخ الطبري، وتفسيره المشهور.

قائمة المراجع:

_بول مارتي. (بلا تاريخ). دراسات حول الإسلام في موريتانيا؛ الشيخ سيديا _الفاضلية _ إدوعلي.

_جان افرير. (بلا تاريخ). موريتانيا 1903 1911 قصص مغامرات وجولات وحروب في بلاد البيضان، .

_حماه الله ولد السالم. (2014). جمهورية الرمال؛حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا. بيروت: دار الكتب العلمية .

_ النحوي . (1987). بلاد شنقيط المنارة..والرباط عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات المتنقلة (المحاضر). تونس: المنظمة العربية للقثافة والعلوم.

_الطالب اخيار ولد الشيخ ماميا. (2007). الشيخ ماء العينين علماء في مواجهة الاستعمارالأوروبي. نواكشوط: مؤسسة مربيه ربه لإحياء التراث والتبادل الثقافي .

_عفاف عباس. (2015). الإستعمار في موريتانيا.شهادة الماستر في التاريخ ، بسكرة الجزائر.

_علي إبراهيم حيدر. (1996). التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

_علي سالمان علي بدوي. (2003). الطريقة القادرية والاستعمار الفرنسي في موريتانيا 1903 1960. القاهرة: جامعة القاهرة.

_ولد سيد أحمد محمد الأمين. (2003). السلطة والفقهاء في إمارة الترارزة خلال القرن التاسع عشر. تونس: مطبعة المنار.

_ولد سيدي محمد محمدن ولد حمينا . (بلا تاريخ). التاريخ القضائي وكبريات النزاعات القضائية في موريتانيا. نواكشوط: إفريقية للطباعة والنشر.

_المدرسة الوطنية للإدارة. (1997). تاريخ القضاء في موريتانيا من عهد المرابطين إلى دولة الاستقلال. تونس: المدرسة الوطنية للإدارة، بالتعاون مع المدرسة القومية للإدارة بتونس.

_الهاشمي ولد محمدن يحي . (2013). شعر المقاومة الموريتانية ضد الاستعمار الفرنسي من 1858م إلى 1960. القاهرة: دار التوزيع والنشر .

المراجع الأجنبية:

_Marty, p. (1916). ètude sur lislam maure,revu du monde musulman,lamission scientifique du maroque ernest le roux . paris